اقتصاد

فوق الطاولة

«تاج» في الموضع الخطأ!

علي محمود هاشم

يكتنف الإعلان الأردني المتكرر عن تحويل مطار حسين العسكري في المفرق، إلى محطة لوجستية لإعمار سورية والعراق الكثير من الغموض الأمني والاقتصادي.

ما يردده البعض في المملكة، وآخرهم وزير استثمارها قبل أيام، يجترّ ثابتاً واحداً ملخصه تعهيد مهمة «الإعمار» تلك لمنظمة / شركة (SAFE PORT).

الوظيفة الملكية شرق الأردن، وبعد المساهمة البرية والجوية في تمرير التدمير إلى سورية والعراق، تقفز اليوم نحو وظيفة جديدة بتوليف مطار حسين العسكري قرب الحدود السورية، إلى محطة إسناد لتمرير متطلبات إعمارهما.

لهذه الوظيفة «الإعمارية» خفاياها الأمنية والاقتصادية، فالملك الذي زجّت به لندن في أيار ٢٠١٥ ككومبارس يسلّم «الراية الهاشمية» لجيشه ضمن مشهد بهلواني يجسد كاريكاتوريا أحلام التاج البريطاني «بتظبيط» حدود المنطقة، لم يترك فسحة للتفاؤل بإقلاع الهاشمي عن «هواية المقامرة» على موازين القوى المتبدل شرق المتوسط، ولا عن ولعه بأدوار الكومباس في حروبها.

في الأبعاد الأمنية لمهمة التاج الأردني الجديدة في إخفاء تاريخ (SAFE PORT) قد يكفي المرور على الـ«CV» الذي تستحوذ عليه هذه المنظمة / الشركة، وما حظي به نشاطها من ثناءات غربية، وللمصادفة أصدقاؤنا في البنك الدولي أحدهم، لقاء «فعاليتها التشغيلية» في كل من أفغانستان والعراق... و«غوام»؟!

يسهل تصور الدور «الفعال» الذي أدته (SAFE PORT) في كل من أفغانستان والعراق، في «غوام» يتطلب الأمر توضيحا، فهذه الجزيرة بمساحتها الـ٣٠ كم مربعاً، هي من هددت كوريا الديمقراطية قبل أشهر بدكّها نوويا دونما إفصاح عن ماهية الأهداف التي تحتضنها، بدا الأمر حينها رسالة مشفرة أفصح «المرسل» خلالها عن معرفته الدقيقة بما يفعله «المستقبل» هناك!

المتاح القليل عن «غوام» يشير إلى أنها جزيرة بلا مدنيين، وأنها القاعدة الأمنية النووية الأمريكية الأضخم في المحيط الهادئ، ومهمتها محاصرة آسيا في بحر الصين، ويكتفي الغرب بوصفها مقراً لـ«منشآت حساسة»، وأصدقاء الأردن «الإعماريون» في (SAFE PORT) حازوا الثناءات لدورهم في جعلها إحدى المنصات الخطرة لاستهداف الصين؟!

ما سبق، يكشف عمق «البركة الأمنية» الآسنة التي تنوي بريطانيا بناؤها في مطار حسين العسكري بالمفرق تمهيدا لإلقاء التاج الهاشمي في قعرها، وهو ما يتم إخفاؤه بقطعة قماش تجارية تستمد نسغها من الحرب «الجيو تجارية» الناشبة شرق المتوسط، لكن القماش إياه، يبدو أصغر مما يتطلبه «الشماغ» الملكي لإخفاء ما يحاك أسفله، إذ ليس لعاقل أن يقبل بأن إعادة إعمار وطنين مدمرين كسورية والعراق، يمكن له أن يتم عبر مطار يحلم بالتحويل إلى «محطة إسناد لوجستية عالمية».

للصهاينة خططهم المكملة الكاشفة لجذور التطلعات الأردنية، فهم يعكفون اليوم على نحت مؤخرتهم التجارية في مطار حسين، وفق ما قال وزير الاستخبارات والمواصلات الإسرائيلي نهاية العام الماضي، معلنا عن «مباحثات مع الخليج لإحياء قطار الحجاز الذي يقلص تكلفة وصول البضائع الأوروبية، كما يدعم ٢٥ بالمئة من التجارة التركية التي تمر عبر حيفا!

مع الجغرافية، قد يستقيم فهم الولع الأردني بالتحول إلى مؤخرة تجارية «معنوية» تتجاوز قناة السويس وتجب «حياء التطبيع» السعودي الصهيوني تمهيداً لإمداد الخليج بالسلع الأوربية، لا بل قد ينجح مطار «حسين / المفرّق» بالتحول –مستقبلاً– لمؤخرة سعودية مقابلة تمرر النفط عبر أنابيب «التابلاين» إلى مصبه في حيفا، هذا الأخير قد يفسر «تجاريا» موقف «إسرائيل» الحاسم في تأمين الحماية للتنظيمات الثورية السورية الـ٧ التي أسستها، انتشارها الفاضح على طول القسم السوري من «التابلاين» تحت ريفي درعا الغربي والقنيطرة الجنوبي.

عبر (SAFE PORT) وحثالات ثوار الجنوب السوري، قد ينجح التاج البريطاني باستكمال خطته «حسين / المفرّق» لحرف «طريق الحرير» الصيني جنوبا من خلال تقديم نسخته البلاستيكية الأردنية كبديل حصري لانقطاع شريانه البرّي التلقائي بين سورية وشمال إفريقيا، كما تأمين منفذه البحري عبر الانهماك الإسرائيلي في مد الطرق والسكك الحديدية نحو الجولان السوري المحتل والخليج، عبر الأردن، إلا أن تعهيد تلك المنظمة مهمة «إعمار سورية والعراق» فشأن آخر يتجاوز حتى البعد السياسي غير الممكن لكلا البلدين بالتمدد عاريين على أرصفة الموانئ الإسرائيلية؟!

وفق نواميس الجغرافية ذاتها، ثمة مصدران اثنان لا ثالث لهما لإعادة الإعمار في سورية والعراق، فالسلع القادمة من الشرق سوف تمر عبر ميناء البصرة فبرّ العراق إليه وإلى سورية، وكذا السلع القادمة من الغرب ستحط في طرطوس إلى سورية والعراق، وبذلك، فكلا الطرفين يكرس للآخر منفذ إمداد لوجستي عملاق له، ولما خلفه من امتدادات تجارية.

والحال كذلك، فوفق المعلن الجغرافي –لا الأمني المخفي– يتمظهر سعي المملكة الجارة المحموم للزج بجغرافيتها وسط الجغرافيتين المنتصبتين لسورية والعراق عبر إعلان حكومتها «المتكرر» تلزيم مهمة إعمارها لـ(SAFE PORT) كلّي لعنق الجغرافية التجارية شرق المتوسط واستدراك بريطاني يائس لمنحوتته التي توّجت المملكة كمؤخرة أمنية إسرائيلية، عبر تطويبها اليوم كمؤخرة تجارية بما لا تحتمله الحدود القائمة.

أراضي الأردن الشقيق، صنعت لتاريخ سابق، هذا الخطأ التكتيكي الذي ارتكبته بريطانيا يوما لن تتحمل سورية أو العراق تبعات تصحيحه بالتأكيد، إضافة إلى أن انغماس التاج «الجار» في لعبة الأمن والاقتصاد ضد جيرانه وممارسة دور المؤخرة الإسرائيلية في «الإعمار» قد تستتبع انزلاق «التاج» إلى موضع أنسب، إذ إن الجغرافية التي قدمت نفسها ممراً لقوافل المدرعات وسيارات تويوتا لحثالات بريطانيا جنوب سورية وشرقها، إنما طوّبت ذاتها، وبشكل واع، كجغرافيا لصوصية لا تتمتع بالثقة الشرطية اللازمة لمشاريع إعادة الإعمار.

الحكومة: خطة إعمار شاملة للغوطة وخطوات تنفيذية لإعادة جميع الخدمات

الوطن

استحوذ الواقع الخدمي والتنموي في الغوطة الشرقية لدمشق على معظم مجريات جلسة مجلس الوزراء أمس، وذلك توازياً مع انتصارات قواتنا المسلحة في الغوطة وتحريرها من الإرهاب وتقديراً لأهمية الغوطة من النواحي الزراعية والحرفية والسياحية.

وبحسب بيان صحفي تلقت «الوطن» نسخة منه، فقد وضع مجلس الوزراء خطة إعادة إعمار تنموية وخدمية وعمرانية وتنظيمية واستثمارية شاملة للغوطة بشكل يحافظ على الهوية الزراعية والحرفية لها وبما يخلق بنية تنموية وهوية عمرانية وبصرية تتوافق مع محددات التخطيط الإقليمي، إضافة إلى وضع خطة منظمة لعودة الأهالي المهجرين بفعل الإرهاب إلى مدنهم وقراهم.

وطلب المجلس من جميع الوزارات وضع خطوات تنفيذية حسب اختصاص كل وزارة لعودة جميع الخدمات من مدارس ومخافر للشرطة ومراكز صحية ومشاف ومؤسسات التجارة الداخلية ومخابز واتصالات ومياه وكهرباء وإزالة الأنقاض وتعبيد الطرقات، إلى الغوطة وكلف الوزارات عقد اجتماع تحضيري لعودة الموظفين إلى المؤسسات الحكومية فيها مع بدء ترميم الأبنية الحكومية عبر مجموعات عمل متخصصة في هذا الاتجاه.

كما كلف وزارات الإدارة المحلية والبيئة والأشغال العامة والإسكان بوضع دراسة تنفيذية للمباشرة بتأهيل مدخل دمشق والمنطقة الجنوبية بالمحافظات الأخرى.

وكلف المجلس وزارة النقل بتأهيل كل خطوط السكك الحديدية بالمحافظات نظراً لجدواها الاقتصادية في نقل حوامل الطاقة والقمح بشكل رئيسي، إضافة إلى إحداث خط حديدي جديد يصل بين منطقتي حسياء وقطينة في محافظة حمص لنقل مواد البناء من حسياء إلى محطة القطارات الرئيسية ومنها إلى المحافظات.

ووافق المجلس على منح الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية سلفة قدرها مليار ونصف المليار ليرة سورية بهدف تمكينها من إنشاء البنى التحتية اللازمة لخدمات الدفع الالكتروني.

وقدمت رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش آمنة الشماط عرضاً حول الواقع الإداري في الهيئة وتتبع أدائها ونتائج عملها وأهم القرارات والإجراءات المتخذة لتمكين الهيئة وتعزيز الكفاءة الوظيفية والفنية للعاملين فيها إضافة إلى خطتها في مجال الإصلاح الإداري.

مجريات الغوطة تدعم الليرة والدولار ينخفض إلى ٤٦٠ ليرة في «السوداء»

الوطن

بدأت الليرة تتحسن أمام العملات الأجنبية في استجابة للتقدم المحرز في الغوطة الشرقية، إذ نشرت عدة صفحات تواصل اجتماعي (فيسبوك) أسعاراً متباينة لصرف الدولار أمام الليرة السورية، كلها تتفق على تحسن الليرة، لكن كان هناك اختلاف في الأسعار، إلا أن مصادر في سوق الصرافة أكدت لـ«الوطن» أن الأسعار وسطياً نحو ٤٦٠ ليرة، مع هامش تحرك بين ٤٥٩ و٤٦٢ ليرة، متوقعاً مزيداً من التحسن في الليرة خلال تعاملات الفترة المقبلة إثر التحسن المطّرد في الأوضاع الميدانية، وخاصة لجهة تأمين العاصمة دمشق بشكل كامل من استهدافها بالقذائف ما كان يؤثر في الحركة نوعاً ما، علماً بأن السعر كان يلامس ٤٧٠ ليرة الأسبوع الماضي.

وفيما يخص حركة العرض والطلب على الدولار في السوق أكدت المصادر لـ«الوطن» تدني التعاملات في السوق الموازية (السوداء) واستقرار العرض والطلب عند مستوياتها منذ فترة دون تغيير ملموس، كذلك الأمر استقرار معدل ورود الحوالات الخارجية، مع استمرار تلبية المصارف للطلب التجاري النظامي لتمويل المستوردات.

واستبعدت المصادر حدوث انخفاضات حادة وكبيرة في سعر صرف الدولار أمام الليرة كما يجري الحديث عنها، وهذا ما يمكن أن يستفيد منه مضاربون.

وفيما يخص شركات ومكاتب الصرافة، فهي على موعد خلال أيام لزيادة رأسمالها بموجب تعليمات مصرف سورية المركزي، ومبدئياً هناك ١٣ شركة سوف تدفع كل شركة ٧٥٠ مليون ليرة سورية لزيادة رأسمالها، أي نحو ٩,٧٥ مليارات ليرة سورية، تعادل ٢١,٢ مليون دولار أميركي، ما عدا المكاتب، علماً بأن هذه الشركات تحرص على إبقاء رأسمالها بالدولار الأميركي، ما قد يعني تصريف كميات من الدولار إلى ليرة من أجل تسديد التزامات زيادة رأسمال المال خلال أيام، إلا أن أثر ذلك في سعر الصرف قد يكون محدوداً، ويبقى مرتبطاً بتعليمات المصرف المركزي وتركز عمليات البيع، علماً بأن الشركات من مصلحتها بيع الدولار بسعر مرتفع.

من جانبه، بيّن التقرير الاقتصادي الأسبوعي لمركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» أنه يسود الأسواق حالة من التفاؤل والارتياح النسبي نتيجة الانتصارات التي يحققها الجيش العربي السوري في الغوطة الشرقية، وتراجع التهديدات الأميركية والغربية بشن عدوان عسكري على البلاد، ومن المتوقع أن يشهد سعر صرف الليرة السورية تحسناً ملحوظاً في الأيام القادمة نتيجة استكمال الجيش لتحرير الغوطة وعودة الأمن والأمان لمناطق دمشق، الأمر الذي سوف ينعكس إيجاباً على مناخ الأعمال والمخاطر المرافقة لها.

وذكر التقرير أن مصرف سورية المركزي مستمر في سياسة تثبيت سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، إذ استقر سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي لدى المصارف وشركات الصرافة، وذلك للشهر الثالث على التوالي، حيث استمر مصرف سورية المركزي في تثبيت سعر زوج الدولار الأميركي / الليرة السورية عند مستوى ٤٣٦ ليرة سورية للدولار الأميركي الواحد، وكذلك سعر شراء الدولار الأميركي لتسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج بالليرات السورية عند مستوى ٤٣٤ ليرة سورية، وسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي بموجب النشرة الرسمية عند مستوى ٤٣٨ ليرة سورية وللمبيع ٤٣٥ ليرة سورية.

«العقاري» بدأ بمنح القروض.. و«التجاري» على الطريق

عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في المصرف التجاري السوري لـ«الوطن» عن إنجاز خطة لاستئناف منح القروض بناء على توجيهات اللجنة المركزية والقرار الصادر عنها في شباط الماضي، مبيناً أن الخطة تشمل مختلف أنواع القروض، وأن الأولوية سوف تكون للقروض الإنتاجية والصناعية والزراعية، وفقاً لتوجيهات مصرف سورية المركزي في هذا الشأن.

مشيراً إلى أنه لدى المصرف الملاءة المالية اللازمة لتلبية الطلب على القروض وفقاً لخطة الحكومة وتوجيهات اللجنة الاقتصادية والمصرف المركزي، منوهاً بأن المصرف يعمل على تطوير منظومة العمل لديه بما يتواءم مع متطلبات الخدمات التي يطلبها المواطن، عبر تحديث برامج العمل وزيادة عدد الكوادر من المعاملين ممن لديهم الخبرة والمعرفة بالعمل المصرفي.

وفي سياق متصل بالمصرف العقاري، فقد أكد مدير في المصرف لـ«الوطن» التعميم أمس على كافة فروع المصرف العقاري العاملة في مختلف المناطق لاستئناف منح القروض السكنية وفق التعليمات التنفيذية السارية، بالاستناد لقرار مجلس النقد والتسليف رقم /٥٢/ لعام ٢٠١٧، للبدء في تلبية طلبات المواطنين للحصول على تلك القروض فوراً.

مبيناً أن القروض السكنية سوف يتم منحها بموجب وديعة وبحسب السقوف المحددة للمنح، مع إمكانية رفع السقف ليتجاوز ٥ ملايين ليرة سورية بناءً على موافقة مجلس إدارة المصرف حيث يمكن لطالبي القروض ممن لديهم وديعة في المصرف أن يتقدم بطلب للحصول على القرض السكني بالسقوف الحالية المعتمدة في الجدول الملحق لنظام عمليات المصرف، والذي يشتمل على الحصول على قرض لإكمال عقار منجز كامل هيكله للمودع المدخر بقيمة ٣، ٦ ملايين ليرة، ومبلغ ٥ ملايين ليرة لشراء مسكن جاهز للمكتتبين بالمؤسسة العامة للإسكان، وإكمال عقار منجز كامل هيكله بقيمة ٣ ملايين ليرة، على أن يخضع لضوابط وشروط في المنح شأنه شأن أي قرض آخر، وخاصة لجهة وجود كفلاء، والأهم من ذلك وضع إشارة الرهن على العقار كضمانة للتسديد.

وأشار إلى أن إدارة المصرف شددت في تعميمها على فروع المصرف لدراسة القرض وظروف المنطقة وطبيعة الضمانات والكفلاء، مؤكداً العمل على تعديل بعض أنواع الكفالات المطلوبة للحصول على القرض، وهو ما نشرته «الوطن» في وقت سابق.

معتبراً أن قرار اللجنة الاقتصادية خطوة إيجابية في اتجاه إنعاش المصارف وتنشيطها ونقلها من مرحلة الخسارة إلى الربح، خاصة وأن السنوات السابقة شهدت حركة إيداعات دون استثمار لهذه الودائع وأن التركيز سيكون على القروض التي ستساهم في تحريك عجلة الاقتصاد، كذلك القروض التي تنتظرها شريحة واسعة من المواطنين.

وكان مجلس الوزراء وافق في حزيران الماضي، على خطة مصرف سورية المركزي المتعلقة باستئناف منح القروض من المصارف العاملة على أن يخصص ٥٠ بالمئة منها للتمويل والإقراض الإنتاجي في المجالات الصناعية والزراعية والسياحية، بناء على خطة وتوجهات الحكومة نحو تحسين الواقع المعيشي لدى المواطن عبر تطوير حركة الإنتاج وسرعة دورانه بما ينعكس على تحسن الوضع العام للاقتصاد السوري.

«الكهرباء» لـ«الوطن»: الوضع الكهربائي في حمص مستقر... و١٢٥ ملياراً خسائر الشركة

الوطن

كشف مدير الشركة العامة لكهرباء حمص مصلح حسن لـ«الوطن» عن القيمة الإجمالية للخسائر المالية التي فقدتها الشركة والتي تم تقييمها مؤخراً بنحو ١٢٥ مليار ليرة سورية، كأضرار طالت مختلف تجهيزات الشبكات والتوترات العالية والمنخفضة في المدينة.

مشيراً إلى الوصول للمراحل النهائية لإعادة التيار الكهربائي للخدمة في تدمر وذلك من خلال إعادة ربط خط التوتر العالي جنوب تدمر من محطة التيفور إلى محطة تحويل تدمر التي خرجت عن الخدمة مسبقاً نتيجة الاعتداءات الإرهابية عليها، كاشفاً عن التكلفة الإجمالية للمشروع التي بلغت ١١٠ ملايين ليرة سورية.

مبيناً أن خط التوتر العالي الذي يتم العمل عليه حالياً ٢٠/٦٦ يصل طوله إلى ٧٢ كيلو متراً تقريباً، مؤكداً أنه تم إنجاز منه حالياً ما يقرب من ٦٨ كيلو متراً وأصبحت جاهزة للعمل، حيث وصلت إلى مدخل مدينة تدمر حالياً، وذلك بعد متابعة أعمال صب الأبراج ونصب الأعمدة المتضررة وشد الأمراس على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي تمت مواجهتها نتيجة الألغام التي زرعتها الجماعات المسلحة مسبقاً في المنطقة.

مشيراً إلى أهمية إعادة الربط الكهربائي شرق حمص ما يساهم في تأمين التيار الكهربائي لحقول النفط والغاز ومعمل حيان للغاز في المنطقة، لافتاً إلى أنه مسبقاً كان الاعتماد على محطة تحويل التيفور ٢٠/٦٦.

وأشار حسن إلى أن الوضع الكهرباء في المدينة جيد ومستقر حالياً حيث يتم العمل بمعدل ثلاث ساعات تشغيل يومياً مقابل ساعة تقنين أي معدل ١٨ ساعة تشغيل و٦ ساعات انقطاع. لافتاً إلى أن نتيجة الحرب على سورية خرج ما يقرب من ٣٠٠ ألف عداد عن الخدمة من المحافظة وذلك من إجمالي عدد المشتركين البالغ ٥٨٠ ألف مشترك، يعمل منها حالياً ما يقرب من ٢٨٠ ألف عداد، موضحاً أن جميع المناطق التي تم تحريرها تمت تغذيتها بالكهرباء، مبيناً أنه تمت إعادة التيار مؤخراً إلى مناطق الريف الشرقي «القريتين» ويتم العمل حالياً على إعادة الكهرباء إلى مناطق البيّاضة وجورة الشياح لتكون جميع المناطق المحررة قد وصل إليها التيار الكهربائي بالكامل.

مؤكّداً أنه تم بدء العمل بالتعديل الأخير الصادر بالقرار ٤٨٥ المتضمن التعليمات التنفيذية للقرار ٢٤٤ الخاص بتعديل المادة ٢٢ من نظام الاستثمار في توزيع الكهرباء الذي يهدف إلى تأمين التغذية الكهربائية للمنازل والأبنية الخاصة الحديثة، مبيناً أنه تم تنفيذ العديد من الطلبات التي كانت مسجّلة مسبقاً والتي كانت واقفة نتيجة ارتفاع التكاليف المالية على المشتركين خلال الفترة الماضية.

مشيراً إلى وجود جملة من الإجراءات تتم متابعتها بشكل يومي لتحسين واقع الجباية وبشكل مستمر كمراقبة عمل عدادات المشتركين المتأخرين عن التسديد ممن تترتب عليهم مبالغ مالية كبيرة.

«الشتوية» كلّفت السوريين ٦٧ مليار ليرة مازوتاً من «محروقات»

قصي المحمد

كشف مدير الشركة العامة لتخزين وتوزيع المشتقات النفطية «محروقات» سمير الحسين لـ«الوطن» عن الكمية الإجمالية الموزعة من مادة المازوت للتدفئة للمواطنين منذ بداية التوزيع وحتى الأسبوع الأول من آذار الجاري والبالغة ما يقارب ٣٦٢ مليون ليتر، مبيناً أن العدد الإجمالي للأسر المستفيدة خلال الفترة ذاتها ما يقارب ٢,٥٩ مليون أسرة.

وبحسبة بسيطة نجد أن ما دفعه المواطنون هذا الموسم (حتى آذار) ثمناً لمازوت التدفئة يلامس ٦٧ مليار ليرة سورية لمحروقات (على أساس سعر اللتر ١٨٥ ليرة)، علماً بأن التوزيع لم ينته بعد، رغم أن الطقس تحسن بشكل ملحوظ مع ارتفاع درجات الحرارة وتدني استخدام المازوت للتدفئة حالياً.

وبيّن أن العدد الإجمالي لمحطات الوقود العامة والخاصة العاملة في القطر حالياً يبلغ ١٠٣٤ محطة منها ٣١ محطة حكومية و١٠٠٣ محطات للقطاع الخاص.

وفيما يخص العمل بالبطاقة الذكية، بيّن الحسين العدد الإجمالي لعدد الأسر المشتركة فيها ضمن المحافظات التي تم تفعيلها ضمنها (دمشق– طرطوس «صافيتا والقدموس») والبالغة ٢٨٧ ألف عائلة، منها ٢٦٠ ألف أسرة بدمشق و٢٧ أسرة في طرطوس.

مؤكّداً أهمية استخدام البطاقة الذكية كونها ساهمت في ضبط عمليات توزيع المشتقات النفطية والحد من التلاعب فيها، كما ضمنت وصول المشتقات النفطية (المدعومة) لمستحقيها ما حقق عدالة في التوزيع، إضافة إلى الحصول على إحصائيات فعلية للمستهلكين (مواطنين وآليات)، وتخديم المواطنين بمواد أخرى غير المشتقات النفطية عبر البطاقة الذكية.

وبحسب البيانات التي حصلت عليها «الوطن» من المحروقات، كانت محافظة حلب قد احتلت المرتبة الأولى بالاستهلاك حيث تم توزيع ما يزيد على ٧١,٥ مليون لتر، مقابل عدد أسر مستفيدة منها وصل إلى ٣٥٩,٤ ألف أسرة، أمّا محافظة حماه فقد استهلكت ٥٤,٤ مليون لتر وبلغ عدد الأسر المستفيدة منها ٥٤٤ ألف أسرة.

أمّا بالنسبة لدمشق وريفها فقد بلغت كمية المازوت الموزعة ما يزيد على ٩٧,٧ مليون لتر، منها ما يقارب ٤٦ مليون لتر لدمشق وما يزيد على ٥١,٧ مليون ليتر في الريف، مقابل عدد أسر مستفيدة ٥١٩,٤ ألف أسرة، منهم ٢٢٩,٥ ألف أسرة في العاصمة دمشق، و٢٨٩,٩ ألف أسرة في الريف.

وبالنسبة لمحافظة السويداء فقد تم توزيع ما يقارب ٣٧ مليون ليتر استفاد منها ٣٦٩,٤ ألف أسرة، أمّا بالنسبة لحمص فقد تم توزيع ما يقارب ٢٩ مليون ليتر استفاد منها ٩,٢٧٣ ألف أسرة، وفي طرطوس ٣٢,٦ مليون لتر استفاد منها ٣١٧,٧ ألف أسرة وفي اللاذقية ١٨,٦ مليون ليتر استفادت منها ٩٣,٢ ألف أسرة. أما بالنسبة لدرعا والقنيطرة فقد تم توزيع ما يقارب ٢٠,٩ مليون لتر استفاد منها ١٠٩ آلاف أسرة.

أمّا فيما يخص الطلبات التي تم توزيعها من مادة المازوت على القطاعات والفعاليات لمحافظات القطر خلال الشهرين الماضيين بيّن أنها بلغت ١٢٧٥٤ طلباً ولكل طلب منه كمية مازوت تصل إلى ٢٢ ألف ليتر، أي ما يزيد على ٢٨٠ مليون ليتر تقريباً. لافتاً إلى أنه خلال عام ٢٠١٧ تم توزيع ٦٤٤٦١ طلباً، مبيناً أن ما يقارب نصف الكمية التي تم توزيعها خلال الشهرين الماضيين تم بشكل مباشر.

مبيناً أن الكميات الإجمالية التي تم بيعها من الزيوت المعدنية المنتجة من معمل مزج الزيوت المعدنية التابع للشركة العامة لمصفاة حمص خلال عام ٢٠١٧ وحتى آذار العام الجاري بلغت ٦,٤٢ ملايين كيلو غرام، منها ٥,١٤ ملايين كيلو غرام زيوت آليات نقل، إضافة إلى ١,٢٧ مليون كيلو غرام زيوت صناعية.